

د. بحر يشيد بجهود الحكومة رغم الحصار ويؤكد أن تقديم الموازنة في موعدها إنجاز وطني رغم التحديات

المجلس التشريعي يقر بالإجماع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014 م



إجمالي النفقات العامة المتوقعة 784 مليون دولار وإجمالي الإيرادات المتوقعة 195 مليون دولار بعجز إجمالي قيمته 589 مليون دولار

وزير المالية: الموازنة تركز على دعم العمال والقطاع الصحي والتعليمي والاجتماعي وقطاع الأمن والنظام العام

المجلس التشريعي يشيد بالموازنة المقدمة ويوصي بإصلاحات إدارية وتفعيل قانون الكسب غير المشروع وتقليص الإحداثيات الوظيفية

بإجماع الحاضرين. وأشاد بحر في كلمته بجهود الحكومة الفلسطينية التي تعمل بكل شفافية رغم الحصار وقلة الإمكانيات، معتبرا أن تقديم الموازنة في موعدها يشكل نجاحا إداريا جديدا يضاف إلى سجل النجاحات الطويلة في مسيرة الحكومة والشعب الفلسطيني.

7-4

يوم الثلاثاء الماضي (٣١-١٢-٢٠١٣م) بهدف إقرار قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤م، وذلك بحضور وزير المالية م. زياد الظاظا. وأشار بحر إلى أن التصويت على مشروع قانون الموازنة مع التعديلات تم وفقا للأصول القانونية حيث أقرت الموازنة

أقر المجلس التشريعي في جلسته الخاصة التي انعقدت أول أمس مشروع قانون الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية للسنة المالية ٢٠١٤م مع التعديلات وذلك بإجماع الحاضرين. وأكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ورئيس الجلسة أن جلسة خاصة للمجلس التشريعي انعقدت

المجلس التشريعي يقر أول خطة تنمية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية

التشريعي الجلسة، مشيرا إلى أن اللجنتين الاقتصادية والموازنة والشئون المالية بالتشريعي ناقشتا الخطة العامة للتنمية والمعدة من قبل وزارة التخطيط في الحكومة الفلسطينية بغزة، وأعدتا تقريرا خاصا حولها لعرضه اليوم على نواب المجلس التشريعي للمصادقة عليه. وأشاد بحر بالخطة التنموية، مؤكدا أنها أعدت في ظروف استثنائية تمر بها القضية الفلسطينية.

3-2



أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسة خاصة الإثنين الماضي خطة التنمية العامة ٢٠١٤-٢٠١٦، والتي تعد أول خطة تنمية عامة تقدم للمجلس التشريعي لإقرارها منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، والتي أنجزتها وزارة التخطيط بالحكومة الفلسطينية وقام مجلس الوزراء بإحالتها للمجلس التشريعي لإقرارها حسب الأصول ووفقا للقانون الأساسي. وافتتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس

تشمل 940 مشروعاً بحجم استثمارات تبلغ اثني

المجلس التشريعي يقر أول خطة تنمية منذ

الفلسطينية وقام مجلس الوزراء بإحالتها للمجلس التشريعي لإقرارها حسب الأصول ووفقاً للقانون الأساسي.

تنمية عامة تقدم للمجلس التشريعي لإقرارها منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، والتي أنجزتها وزارة التخطيط بالحكومة

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسة خاصة الإثنين الماضي خطة التنمية العامة 2014-2016، والتي تعد أول خطة

إشادة بالخطة



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مشيراً إلى أن اللجنتين: الاقتصادية والموازنة والشؤون المالية بالتشريعي ناقشتا الخطة العامة للتنمية والمعدة من قبل وزارة التخطيط في الحكومة الفلسطينية بغزة،

وأعدتا تقريراً خاصاً حولها لعرضه اليوم على نواب المجلس التشريعي للمصادقة عليه.

وأشاد بحر بالخطة التنموية، مؤكداً أنها أعدت في ظروف استثنائية تمر بها القضية الفلسطينية.

تقرير اللجنتين: الاقتصادية والموازنة

وتلا النائب جمال نصار تقرير اللجنتين الاقتصادية



والموازنة والشؤون المالية بشأن خطة التنمية الفلسطينية 2014-2016، موضحاً خلاله الهدف الأبرز للخطة العامة للتنمية، والمتمثل بالوصول بالمجتمع الفلسطيني إلى حالة من اعتماده على الذات وتحقيق أهدافه التنموية المنشودة.

وفيما يلي النص الحرفي للتقرير:

استناداً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته لا سيما المادة (٥٩) منه، وإلى أحكام قانون رقم (٦) لعام 2011 بشأن إعداد الخطة العامة للتنمية وخاصة المواد (٧-٩) منه، وإلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني وخاصة المواد (٦٠-٦٢-٦٣) منه. ووفقاً لمهام لجنتي الموازنة والشؤون المالية والاقتصادية، وتعزيزاً لمساعي التخطيط لاعتماد سياسات تنموية فعالة للنهوض بأداء القطاعات المختلفة، فإن اللجنتين تقدمان تقريرهما لمجلسكم الموقر حول الخطة العامة للتنمية 2014-2016 والتي أنجزتها وزارة التخطيط وقام مجلس الوزراء بإحالتها للمجلس التشريعي لإقرارها حسب الأصول، علماً بأننا قد قمنا بعقد عدة جلسات ولقاءات بهدف مناقشة الخطة منها لقاءات مع وزارة التخطيط والأطراف المعنية؛ آخذين بعين الاعتبار أن خطط التنمية الشاملة التي تقوم بها الدول المختلفة هي الأداة والوسيلة لتحقيق الأهداف العليا لشعوبها بما يتلاءم مع رؤية هذه المجتمعات لمستقبلها وبما يتلاءم مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وبما يتيح للجان المجلس التشريعي متابعة تنفيذ الخطة كل حسب اختصاصه.

أهداف خطة التنمية 2014-2016:

الهدف العام:

الوصول بالمجتمع الفلسطيني إلى حالة من اعتماده



الفرعية لكل قطاع وكذلك المشاريع ومصادر تمويلها وتوزيعها على فترة الخطة.

وتبين من خلال تجميع مشاريع الخطة أن عدد المشاريع المطلوب تمويلها في الخطة قد بلغ ٩٤٠ مشروعاً، وأن حجم الاستثمارات المطلوب تمويلها قد بلغت نحو ٢,٦٠٠ مليون دولار تغطي الفترة 2014-2016، بحيث توزعت استثمارات الخطة المطلوبة على النحو التالي:

١. يمثل عام 2014 نسبة 24% من إجمالي متطلبات الاستثمار للخطة، 44.2% لعام 2015، و31.8% لعام 2016. ٢. توزعت مصادر التمويل المتوقعة إلى ثلاثة مصادر: أ- المصدر الدولي بقيمة 2,183.7 مليون دولار (84%) ب- المصدر الحكومي بقيمة 228.2 مليون دولار (8.8%) ج- القطاع الخاص بقيمة 188.2 مليون دولار (7.2%). ٣. أما من حيث توزيع المشاريع على مكونات الخطة فنجد أن مشاريع البنية التحتية استحوذت على النصيب الأكبر من الخطة بنسبة 65.8% من إجمالي التمويل المطلوب، يليها مشاريع القطاع الاجتماعي بنسبة 26% ثم القطاع الإنتاجي بنسبة 5.5%، وأخيراً مشاريع الأمن والحكم الرشيد بنسبة 2.7%.

٤. توزعت مشاريع السنة الأولى للخطة 2014 على النحو التالي: 71.8 مليون دولار كتمويل حكومي، 53.6 مليون دولار تمويل دولي، 15.9 مليون دولار تمويل خاص.

٥. توزعت المشاريع الحكومية لعام 2014 على، قطاع البنية التحتية بقيمة 4.6 مليون دولار (56.5%)، والقطاع الاجتماعي بقيمة 19.9 مليون دولار (27.4%)، قطاع الأمن والحكم الرشيد بقيمة 8.9 مليون دولار (12.3%)، وأخيراً القطاع الإنتاجي بقيمة 2.7 مليون

اشتملت الخطة على أربعة فصول وملحق خاص: أولاً: الفصل الأول: ويشتمل على الملخص التنفيذي للخطة.

ثانياً: الفصل الثاني: يحتوي على توطئة حول الخطة، ومنهجية إعدادها، وخطواتها، والأسس والاستشارات المساندة لها، حيث اعتمدت الخطة منهج التخطيط التأشيري وبمشاركة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الأهداف والبرامج الخاصة بالخطة، من أجل صياغة مشتركة للمشاريع، كما تم عرض لأهم التحديات الداخلية والخارجية والمتمثلة في ضعف التنسيق والترابط بين المؤسسات المختلفة، ومدى إدراك أهمية التخطيط في إحداث التنمية، ونقص التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المختلفة. إضافة إلى تحليل معمق للبيئة سواء من حيث مواطن القوة والضعف، والفرص والتهديدات.

كما تم استخدام تحليل التحديات القطاعية للأربعة قطاعات وهي: الإنتاجي، الاجتماعي، البنية التحتية، الأمن والحكم الرشيد، حيث تم تحديد الأهداف العامة لتلك القطاعات والتحديات المصاحبة ومدى الاستجابات الاستراتيجية لكل قطاع. ثالثاً: الفصل الثالث: تناول هذا الفصل البيئة التنموية العامة التي تشمل البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية، بيئة البنية التحتية، وبيئة الأمن والحكم الرشيد، وتم عرض أهم المؤشرات القطاعية وتطورها، والتحديات التي تواجه القطاعات المختلفة.

رابعاً: الفصل الرابع: تناول هذا الفصل الخطط القطاعية الأربعة، وعرضاً للهدف العام والأهداف

على الذات وتحقيق أهدافه التنموية المنشودة. الأهداف القطاعية:

١. تعزيز ثقافة الاقتصاد المقاوم (القطاع الإنتاجي). ٢. تحقيق التنمية الاجتماعية العادلة، وتمكين الفئات الأقل حظاً (القطاع الاجتماعي).

٣. استدامة الاستقرار الأمني وبسط سيادة القانون والامتثال لمقتضيات الحكم الرشيد (قطاع الأمن والحكم الرشيد).

٤. تطوير قطاع البنية التحتية وتحسين كفاءة خدماته (قطاع البنية التحتية).

معايير اختيار وتبعية المشروعات:

تم تقسيم الوزارات والسلطات والهيئات الحكومية المختلفة على القطاعات المختلفة كما يلي:

- القطاع الإنتاجي/ الوزارات: الاقتصاد، المالية، الزراعة، السياحة.

- القطاع الاجتماعي/ الوزارات: التربية والتعليم العالي، الصحة، العمل، الشؤون الاجتماعية، الأوقاف والشؤون الدينية، الثقافة، الشباب والرياضة، شؤون المرأة، شؤون الأسرى والمحررين.

- قطاع الأمن والحكم الرشيد/ الوزارات: الداخلية والأمن الوطني، العدل، التخطيط، الخارجية، الأمانة العامة، ديوان الموظفين العام، المكتب الإعلامي الحكومي، القضاء الشرعي والمحاكم.

- قطاع البنية التحتية/ الوزارات: الحكم المحلي، الأشغال العامة والإسكان، الاتصالات تكنولوجيا المعلومات، النقل والمواصلات، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة المياه الفلسطينية، سلطة الأراضي.

فصول خطة التنمية:

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

حرب الفرقان واستشهاد النائب سعيد صيام.. كلمة وفاء

ما أروع قصص وحكايا الصمود الأسطوري الذي سطره شعبنا الفلسطيني في إطار ملاحمه البطولية في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم.. وما أروع قصص وحكايا الشهداء الأبطال الذين ضمخوا تراب فلسطين المقدسة بدمائهم الطاهرة.

في سفر شعبنا وقضيتنا صحائف مشرقة دُوّنت بمداد من نور في إطار مسيرة التضحية والحرية والفداء التي حفلت بالكثير من المفاسل والمنعطفات التاريخية الهامة، ومن أهمها حرب الفرقان التي شكلت فرقاناً بين الحق الفلسطيني الخالد الذي يمثله شعبنا المجاهد عبر عقود الألم والكفاح والمعاناة، والباطل الصهيوني المنتفخ الذي تأسس على القهر والقتل والعنصرية وسفك الدماء.

في الذكرى الخامسة لحرب الفرقان التي انتصر فيها شعبنا المرابط على القوة الصهيونية الغاشمة بثباته الراسخ وصموده الأسطوري ومقاومته الباسلة التي تصدت بكل قوة وإباء لألة البغي والعدوان، كلمة وفاء لهذا الشعب العظيم الذي واجه المحنة الكبرى زمن حرب الفرقان دون أن تلين له قناة أو تفتر له عزيمة، وسطر نموذجاً رائعاً في تكريس قيم الصبر والمصابرة والثبات والتضحية والفداء في سبيل وطنه وقضيته، واستطاع دحر وإحباط مخططات الاحتلال التي استهدفت تركيعه ودفعه للاستسلام الكامل ورفع الراية البيضاء.

وفي هذه الذكرى المفصلية في حياة شعبنا وقضيتنا كلمة وفاء لشهداء شعبنا الأبطال الذين رفعوا ذكر شعبنا وأعلوا شأن قضيتنا بين العالمين، وعلى رأسهم الشهيد النائب سعيد صيام «أبو مصعب» وزير الداخلية الذي أبلى البلاء الحسن في خدمة دينه وشعبه وقضيته، وتمكن بفضل الله تعالى من حماية الجبهة الداخلية التي أراد الاحتلال لها السقوط والانهيار في اللحظات الأولى التي رافقت شدة وعنف وهول العدوان، وكان بحق فارس الميدان ورجل المرحلة الذي قدم قدوة عملية رائعة في القيادة الوطنية المجاهدة التي ترعى حقوق شعبها وتبذل دماءها رخيصة للدفاع عن دينها ووطنها وقضيتها.

إن العبرة الأهم التي يمكن استخلاصها من وراء حرب الفرقان التي استخدم فيها الاحتلال قوة عسكرية هائلة ضمن ترسانته الحربية الغاشمة تكمن في استحالة كسر إرادة شعبنا أو حملته على التنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية أو دفعه للتسليم لمسار المقاومة والتحرر الوطني مهما بلغت الآلام والمعاناة والتضحيات.

ومن هنا لم يكن غريباً أن يفشل الاحتلال في تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة من وراء حربه المجنونة التي شنّها ضد شعبنا ومقدراتنا ومقاومتنا على مدار اثنين وعشرين يوماً رغم آلاف الشهداء والجرحى، ورغم الدمار الهائل الذي أحدثته آلة الحرب والدمار الصهيونية في البيوت والمزروعات والمصانع والمنشآت الفلسطينية في مختلف مناطق قطاع غزة.

لقد أعلن الاحتلال عن إسقاط حكومة حماس، وضرب المقاومة الباسلة وتفكيك بنيتها التحتية، وتحرير الجندي الصهيوني الأسير آنذاك «جلعاد شاليط»، وكسر إرادة شعبنا، أهدافاً رئيسية من وراء العدوان، لكن أياً منها لم يتحقق بفضل الله تعالى، ثم بفضل قوة صبر وثبات وصمود شعبنا ومقاومته الباسلة.

ولم تكن حرب «حجارة السجيل» سوى محاولة صهيونية يائسة لتحقيق بعض ما عجزت عن تحقيقه في حرب الفرقان، لكنها لم تجن سوى الوبال والخسران، بل ودفعت ثمناً باهظاً حين تمكنت المقاومة من ضرب كيان الاحتلال في عقر داره ومقر قيادته لتصل إلى مدينتي «تل أبيب» والقدس المحتلتين بفضل الله.

إن حرب الفرقان بما حملته من عبر هامة ودلالات بالغة، وما مثلته من حالة فاصلة بين مرحلتين في تاريخ شعبنا وقضيتنا، قد شكلت القاعدة الأهم لانطلاق المشروع الفعلي للتحرر الوطني الفلسطيني عقب سنوات السقوط السياسي والأمني السلطوي في أحوال الاتفاقيات المذلة مع الاحتلال الصهيوني، وهو ما تجسّد بشكل بالغ الوضوح في حرب «حجارة السجيل» التي شهدت انطلاقاً نوعية في مضمار العمل الكفاحي والجهد المقاوم في مواجهة الاحتلال الصهيوني ومشروعه العنصري الاحتلالي الاستيطاني التهودي على أرضنا المباركة.

في هذه الذكرى الهامة في تاريخنا الوطني لا يسعنا إلا أن نوجه التحية كل التحية لشعبنا العظيم بكافة شرائحه الذي ضرب أروع الأمثلة في الصمود والمصابرة واحتضان المقاومة وحماية مشروعه، وإلى مقاومتنا الباسلة التي حمت الأرض والعباد وقدمت الشهداء العظام في سبيل الله ونصرة للوطن السليب والدفاع عن قضيتنا العادلة، وإلى حكومتنا الصامدة التي استطاعت امتصاص الصدمة وتغلّبت على مخططات العدوان، وتمكنت من إدارة شئون المواطنين بكل عزم ومضاء رغمًا عن قلة الإمكانيات وشدة الآلام والجراح، حتى تمكن شعبنا من تجاوز المحنة والانتصار على عدوان ومخططات الاحتلال في نهاية المطاف.

إن تاريخنا الوطني سيسجل في صحائفه الخالدة أن حرب الفرقان شكلت بداية النهاية لمشروع الاحتلال على أرضنا المباركة، ونقطة الانطلاقة الحقيقية لتحرير الوطن والمقدسات وإنجاز الحرية والاستقلال على كامل ترابنا الوطني.

«وما ذلك على الله بعزيز»

«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»

تأسيس السلطة الفلسطينية

دولار (٣.٨٪)

٦.توزعت مشاريع السنة الثانية للخطة ٢٠١٥ على النحو التالي: ١٠٧ مليون دولار كتمويل حكومي، ١٠٣٣.٦ مليون دولار تمويل دولي، ٣٧.٧ مليون دولار تمويل خاص.

٧.توزعت المشاريع الحكومية لعام ٢٠١٥ على، قطاع البنية التحتية بقيمة ٦٥.٥ مليون دولار (٦١.٢٪)، والقطاع الاجتماعي بقيمة ٢١.٤ مليون دولار (٢٢.٩٪)، قطاع الأمن والحكم الرشيد بقيمة ١٤.٢ مليون دولار (١٥.٧٪)، وأخيراً القطاع الإنتاجي بقيمة ٣.٢ مليون دولار (٣.٤٪).

٨.توزعت مشاريع السنة الثالثة للخطة ٢٠١٦ على النحو التالي: ٤٩.٣ مليون دولار كتمويل حكومي، ٦٤٣.٤ مليون دولار تمويل دولي، ١٣٤.٥ مليون دولار تمويل خاص.

٩.توزعت المشاريع الحكومية لعام ٢٠١٦ على، قطاع البنية التحتية بقيمة ١٣.٧ مليون دولار (٢٧.٨٪)، والقطاع الاجتماعي بقيمة ٢٢.٦ مليون دولار (٤٥.٧٪)، قطاع الأمن والحكم الرشيد بقيمة ١١.٤ مليون دولار (٢٣٪)، وأخيراً القطاع الإنتاجي بقيمة ١.٧ مليون دولار (٣.٤٪).

خامساً: ملحق خاص بالإنجازات التنموية ٢٠١١-٢٠١٢: تناولت الخطة ملحقاً خاصاً بإنجازات تنموية تحققت من خلال تنفيذ مشاريع تنمية سواء كانت ضمن الخطة السابقة ٢٠١١-٢٠١٢ أو من خارجها، ويتلخص إجمالي الإنجاز ونسبته الذي تم في خطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٢ فيما يلي:

-بلغت الموازنة التقديرية لمشاريع خطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٢ نحو ١.٤٢٥.١ مليون دولار، وكان نسبة الإنجاز الكلي نحو ٥٤.١٤٪ من إجمالي هذه المشاريع، حيث بلغت إجمالي المشاريع المنجزة من التمويل الحكومي ١٢.٦ مليون دولار والمشاريع المنجزة من التمويل الدولي والخاص ٧٥٨.٩ مليون دولار.

-بلغت الموازنة التقديرية للقطاع الانتاجي نحو ١٥١.٥ مليون دولار، وقد أنجز منها مشاريع بنحو ٤٠.٤ مليون دولار بنسبة إنجاز ٢٦.٦٦٪.

-بلغت الموازنة التقديرية للقطاع الاجتماعي نحو ٢٨٠.١ مليون دولار، وقد أنجز منها مشاريع بنحو ١٦٦.٥ مليون دولار بنسبة إنجاز ٥٩.٤٤٪.

-بلغت الموازنة التقديرية لقطاع الأمن والحكم الرشيد نحو ٨.٤ مليون دولار، وقد أنجز منها مشاريع بنحو ٤٠٩.٤ ألف دولار بنسبة إنجاز ٤.٨٧٪.

-بلغت الموازنة التقديرية لقطاع البنية التحتية نحو ٩٨٥ مليون دولار، وقد أنجز منها مشاريع بنحو ٥٦٤.١ مليون دولار بنسبة إنجاز ٥٧.٢٧٪.

التوصيات:

في ضوء استعراضنا لمحتوى خطة التنمية الفلسطينية ٢٠١٤-٢٠١٦ والنتائج التي تم التوصل إليها فإن اللجنتين تضع بين أيديكم جملة من التوصيات، وهي على النحو التالي:

١-إلزام كافة الوزارات والهيئات الحكومية بخطة التنمية الفلسطينية ٢٠١٤-٢٠١٦ وما جاء فيها من مشاريع تنموية.

٢-عدم الموافقة على أي مشروع تنموي خارج إطار خطة التنمية الفلسطينية ٢٠١٤-٢٠١٦.

٣-قيام وزارة التخطيط بتزويد المجلس التشريعي بتقارير ربعية عن سير عمل الخطة، مع بيان نسب التنفيذ. وعليه، فإننا في لجنتي الموازنة والشؤون المالية والاقتصادية نتمنى أن يكون إقرار خطة التنمية الفلسطينية ٢٠١٤-٢٠١٦ والتي تعتبر أول خطة تنمية عامة تُقدم للمجلس التشريعي لدراستها وإقرارها وفق الأصول منذ تأسيس السلطة الفلسطينية بادرة خير على أبناء شعبنا، خاصة في ظل تفاؤلنا الكبير في تحقيق الأهداف المرسومة في هذه الخطة والتي تلامس حياة المواطن

الفلسطينية في كافة المستويات المعيشية، وتعمل على تعزيز الاعتماد على الذات وفك الارتباط بالاقتصاد الصهيوني، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الشاملة، ومعالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية التنموية الفلسطينية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة وتحسين مستويات المعيشة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة وتمكين الفئات المهمشة والمحافظة على استدامة الاستقرار الأمني وبسط سيادة القانون والامتثال لمقتضيات الحكم الرشيد.

مداخلات النواب

النائب د. محمود الزهار



من ناحيته علق النائب محمود الزهار على الخطة قائلا: "التقرير يعتبر خطوة مهنية متقدمة جاء في ظروف صعبة ليؤكد على مجموعة من المعاني النبيلة، أو لها أنه لابد من التحرر من الاقتصاد الصهيوني وتأثيره على حياة المواطن، هذا الاقتصاد الذي أدى في المحصلة أن جزء من السلطة الفلسطينية رهن القضية الفلسطينية كلها بناء على هذا الدعم".

وأضاف: "رغم الظروف التي يعيشها أبناءنا في الضفة والظروف الأسوأ في غزة تأتي هذه اللجنة لتقول أنه لابد من أن ننظر إلى الأمام وننمي هذا الاقتصاد وندعم قدراتنا وأن نحاول أن نعتد قدر الإمكان على أنفسنا".

وأكد الزهار أن هذا التقرير يظهر حجم المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الذي يعتمد في خطته القادمة رغم الحصار على ٨٤٪ لتحقيق خدمات في حدودها الدنيا، مضيفاً: "عل هذا التقرير يكوى ضمير هذه الأمة التي تتفرج على هذا الشعب وسط الحصار".

النائب محمد فرج الغول



من جانبه قال المستشار النائب محمد فرج الغول: "على الرغم من الحصار الخافق على الشعب الفلسطيني أعتقد أن هذا مؤشر جدي وحقيقي ورغبة قوية للالتزام بالقانون الفلسطيني الذي يشترط على الحكومة بضرورة تقديم خطة تنمية قبل تقديم الموازنة للإقرار".

وتابع: "الخطة اعتمدت على الدعم الخارجي الدولي، ولكنها وضعت نحو ٩٤٠ مشروع وهذا دليل على مجهود كبير بذلته الحكومة لوضع المشاريع قيد التنفيذ، وهي تنتظر فقط الدعم الخارجي".

وطالب الغول الحكومة بالعمل على بذل مجهود أكبر في التواصل الخارجي لاستجلاب الدعم لتنفيذ هذه المشاريع، وتحميل الأمة العربي والإسلامية والمجتمع الدولي لتنفيذ هذه المشاريع وكسر الحصار عن الشعب الفلسطيني.

النائب إسماعيل الأشقر



بدوره شكر النائب إسماعيل الأشقر جهود الحكومة لعملها على إعداد خطة التنمية، وتمنى على الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة أن تدعم الحكومة الشرعية للشعب الفلسطيني، حكومة المقاومة، التي لم تفرط في الثوابت الوطنية.

د. بحر يشيد بجهود الحكومة رغم الحصار ويؤكد أن تف

المجلس التشريعي يقر مشروع قانون

إجمالي
دولار وإج
دولار بع

أقر المجلس التشريعي في جلسته الخاصة التي انعقدت أول أمس مشروع قانون الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية للسنة المالية 2014م مع التعديلات وذلك بإجماع الحاضرين. وأكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ورئيس الجلسة أن جلسة خاصة للمجلس التشريعي انعقدت

يوم الثلاثاء الماضي (31-12-2013م) بهدف إقرار قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م، وذلك بحضور وزير المالية م. زياد الظاظا. وأشار بحر إلى أن التصويت على مشروع قانون الموازنة مع التعديلات تم وفقا للأصول القانونية حيث أقرت الموازنة

بإجماع الحاضرين. وأشاد بحر في كلمته بجهود الحكومة الفلسطينية التي تعمل بكل شفافية رغم الحصار وقلة الإمكانيات، معتبرا أن تقديم الموازنة في موعدها يشكل نجاحا إداريا جديدا يضاف إلى سجل النجاحات الطويلة في مسيرة الحكومة والشعب الفلسطيني.



ودعا نصار إلى تشكيل لجنة للإصلاح الإداري بحيث تقوم بوضع رؤية واضحة حول إصلاح عمل المؤسسات والوزارات والقيام بالتدوير الوظيفي بين الوزارات بما يحقق المصلحة العامة، مطالبا باستحداث إدارة جديدة بوزارة العدل تعنى بتوثيق والمصادقة على كافة العقود الخاصة بالممتلكات الثابتة والمنقولة وذلك لضمان تجنب التزوير وعدم بيع الأصل أكثر من مرة. وأعرب نصار عن تمنياته في أن يؤدي إقرار الموازنة العامة للسنة المالية 2014م إلى تبدل حقيقي في معالجة الملفات الشائكة خاصة بالنسبة لإصلاح البنية الإدارية والمالية في السلطة من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنمائية في جميع أرجاء الوطن. مؤكدا أن المستقبل يتطلب منا الكثير من العمل والجهد لصالح الوطن وشعبنا وقضيته العادلة. وفيما يلي النص الحرفي التقرير غير شامل التعديلات المقترحة:

استنادا إلى أحكام المادة (٣) من قانون تنظيم الموازنة والشؤون المالية رقم (٧) لعام ١٩٩٨ تتقدم لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية بتقريرها هذا إلى مجلسكم الموقر حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014م للمحافظات الجنوبية.

وقد قامت اللجنة بعدة لقاءات لدراسة أبعاد المشروع المقدم من كافة الجوانب القانونية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. آخذة في الاعتبار أن الموازنة العامة هي في الأصل أداة تخطيط ورقابة تعكس الأرقام الواردة فيها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما تعكس السياسات المقررة والتي نالت الحكومة بموجبها الثقة من المجلس التشريعي، كون الموازنة العامة هي الأداة المالية الأساسية وبرنامج عمل السلطة الوطنية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة مالية معينة. وقد باشرت لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية دراسة مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2014م وتحليلها وإصدار التقارير التوضيحية لذلك. وفي ضوء ما تقدم فقد خلصت اللجنة إلى الملاحظات التالية:

وزير المالية



وتلا وزير المالية م. زياد الظاظا خطاب الموازنة العامة للسنة المالية 2014م المقدمة من قبل الحكومة الفلسطينية للمجلس التشريعي، معربا عن أمله في تنفيذ ما تضمنه مشروع الموازنة من برامج وأنشطة يما يحقق أهدافها

في خدمة الوطن والمواطن في ظل الصعوبات والتحديات التي يمر بها شعبنا. وأوضح الظاظا أهم السياسات التي بني عليها مشروع قانون موازنة 2014، ومن بينها دعم قطاع الخدمات الاجتماعية والذي يشمل خدمات الصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى قطاع الأمن والنظام العام، ولهما الأولوية في الصرف والإنفاق نظرا لما تمثله هذه القطاعات من أهمية إستراتيجية وحيوية للمواطن الكريم. وأشار إلى ضرورة تهيئة المناخ العام باتجاه إيجاد بيئة استثمارية مناسبة والمساهمة في بناء اقتصاد مقاوم، وخلق أكبر عدد من فرص العمل للحد من البطالة والعمل على تحسين جودة الخدمات للمواطن الفلسطيني الكريم.

تقرير اللجنتين: الاقتصادية والموازنة



وتلا النائب جمال نصار تقرير اللجنتين: الاقتصادية والموازنة والشؤون المالية في المجلس التشريعي للسنة المالية 2014م، موضحا أن إجمالي النفقات العامة المتوقعة ضمن الموازنة

المقدمة بعد التعديلات- تبلغ ٧٨٤ مليون دولار، في حين يبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة ١٩٥ مليون دولار، بعجز إجمالي قيمته ٥٨٩ مليون دولار.

وأكد نصار أن السبب في نقص الإيرادات المتوقعة يعود إلى اشتداد الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة.

وأوصى النائب نصار بضرورة تفعيل قانون الكسب غير المشروع وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لتسيير عمل هيئة الكسب غير المشروع المنصوص عليها في القانون.

كما أوصى بتقليص إحداثيات موازنة العام 2014م إلى ٥٠٪ حسب احتياجات الوزارات الضرورية وبموافقة وزارة المالية.

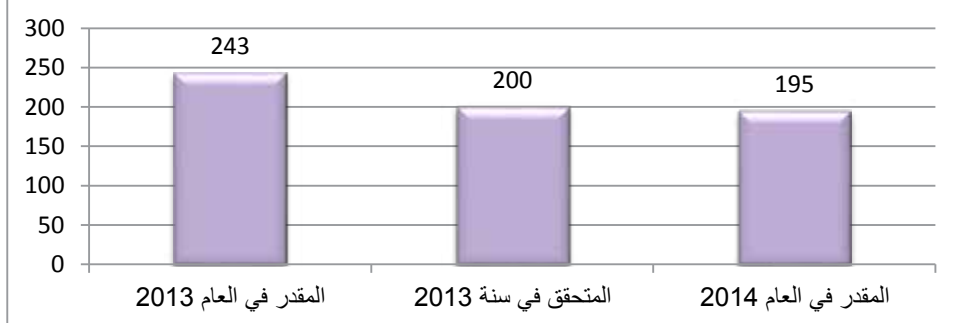
الاقتصاد في تحصيل الإيرادات على الإيرادات المحلية الداخلية وحرمان الحكومة الشرعية في قطاع غزة من أموال المقاصة. وإلى أزمة الحصار المشدد على القطاع وعدم وصول نصيب القطاع من المساعدات الخارجية.

(٨٩٤) مليون دولار. وما نسبته ٢٦.١٠٪ من إجمالي النفقات الجارية والرأسمالية والمقدرة بمبلغ (٧٤٧) مليون دولار. وما نسبته ٣٨.٣١٪ من بند الرواتب والأجور والمقدرة بمبلغ (٥٠٩) مليون دولار. وهي نسبة متدنية يرجع السبب فيها إلى

كشف مقارنة الإيرادات "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2013م	المتحقق حتى تاريخ 2013-09-30	المتوقع حتى نهاية العام 2013	المقدر في موازنة 2014م	نسبة المتوقع لسنة 2014م من المتحقق لسنة 2013م
243	167	200	195	97.5 %

رسم توضيحي لإجمالي الإيرادات المحلية



تقديم الموازنة في موعدها إنجاز وطني رغم التحديات

ن الموازنة المالية للسنة المالية 2014م

نفقات العامة المتوقعة 784 مليون

إجمالي الإيرادات المتوقعة 195 مليون

جزر إجمالي قيمته 589 مليون دولار

وزير المالية: الموازنة تركز على دعم العمال

والقطاع الصحي والتعليمي والاجتماعي وقطاع

الأمن والنظام العام

المجلس التشريعي يشيد بالموازنة المقدمة

ويوصي بإصلاحات إدارية وتنفيذ قانون الكسب

غير المشروع وتقليص الإحداثيات الوظيفية

توضيح بند الرواتب والأجور في موازنة 2014م "المبلغ بالمليون دولار"

إجمالي الرواتب والأجور	الإضافات		الرواتب والأجور
	متأخرات سنوات سابقة	تكلفة الاحداثات الجديدة	
509.15	104.86	4.38	399.91

في حين أن إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند الرواتب حتى تاريخ ٣٠-٠٩-٢٠١٣م مبلغ (٢٧٤) مليون دولار. ومن المتوقع أن يصل حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١٣م مبلغ (٣٦٥) مليون دولار. أي أن نسبة ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغ ٨١.٢٩٪ من إجمالي ما تم توقعه في موازنة ٢٠١٣م والمقدر بمبلغ (٤٤٩) مليون دولار. وهذا عائد الى التالي:

أ-عدم صرف المستحقات المتأخرة فضلاً عن زيادتها في هذا العام.

ب-عدم تنفيذ كافة الاحداثات المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٣م.

كشف مقارنة الرواتب والأجور "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2013م	المتحقق حتى تاريخ 2013-09-30م	المتوقع حتى نهاية العام 2013م	المقدر في موازنة 2014م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2014م والفعلي لسنة 2013م
449	274	365	509	39.45 %

رسم توضيحي لبند الرواتب والاجور



(١١٤) مليون دولار. أي ما نسبته ١٢.٧٥٪ من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التشغيلية حتى تاريخ ٣٠-٠٩-٢٠١٣م مبلغ (٢٨) مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١٣م مبلغ (٤٠) مليون دولار. أي أن نسبة ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغ ٣٨.٨٣٪ فقط من إجمالي ما تم توقعه في موازنة ٢٠١٣م والمقدر بمبلغ (١٠٣) مليون دولار.

كشف مقارنة النفقات التشغيلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2013م	المتحقق حتى تاريخ 2013-09-30م	المتوقع حتى نهاية العام 2013م	المقدر في موازنة 2014م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2014م والفعلي لسنة 2013م
103	28	40	114	185 %

ثانياً: إجمالي النفقات العامة:

قدرت النفقات العامة في موازنة ٢٠١٣م بمبلغ (٨٩٧) مليون دولار. بينما ما تم إنفاقه فعلياً حتى تاريخ ٣٠-٠٩-٢٠١٣م مبلغ (٣٤٨) مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل حتى تاريخ ٣١-١٢-٢٠١٣م مبلغ (٤٦٤) مليون دولار. أي أن ما تم إنفاقه في العام ٢٠١٣م بلغت نسبته ٥١.٧٣٪ فقط مما تم توقعه والمقدر بمبلغ (٨٩٧) مليون دولار. في حين أن ما تم تقديره لإجمالي النفقات العامة في موازنة العام ٢٠١٤م بمبلغ (٨٩٤) مليون دولار سيتم تفصيلها لاحقاً.



كشف مقارنة النفقات العامة "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2013م	المتحقق حتى تاريخ 2013-09-30م	المتوقع حتى نهاية العام 2013م	المقدر في موازنة 2014م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2014م والفعلي لسنة 2013م
897	348	464	894	93 %

رسم توضيحي لإجمالي النفقات العامة

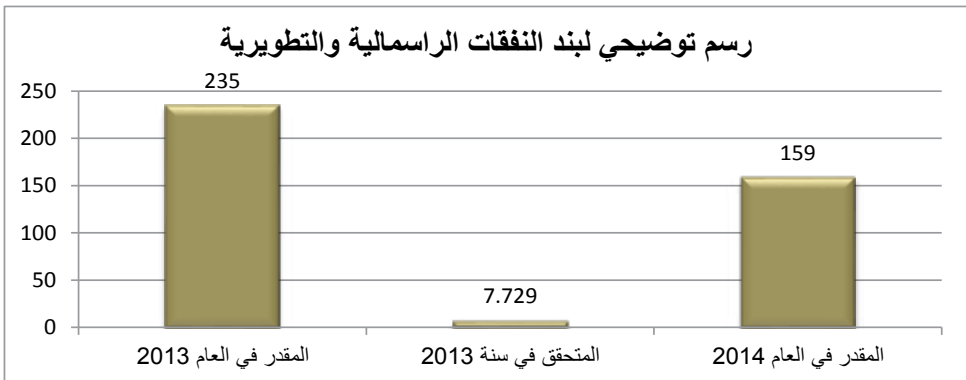


وتتوزع النفقات العامة على التالي:

١- الرواتب والأجور:

- ١- الرواتب والأجور بقيمة ٣٩٩.٩١ مليون دولار
- ٢- تكلفة الإحداثيات الجديدة بقيمة ٤.٣٧٥ مليون دولار.
- ٣- متأخرات سنوات سابقة بقيمة ١٠٤.٨٦ مليون دولار.

قدرت الرواتب والأجور في موازنة ٢٠١٤م بمبلغ (٥٠٩) مليون دولار. أي ما نسبته ٥٧٪ من إجمالي النفقات العامة. ويشمل بند الرواتب والأجور التالي:



ثالثاً: العجز في الموازنة:

١- العجز الفعلي في موازنة ٢٠١٣م:

٢٠١٣م بالنفقات الفعلية للسنة المالية ٢٠١٣م أن صافي العجز للسنة المالية ٢٠١٣م بلغ (١٦٠) مليون دولار. والكشف التالي يوضح ذلك:

يلاحظ مما ورد في البنود أعلاه، وعند مقارنة الإيرادات الفعلية والتمويل الضلي للسنة المالية

"المبلغ بالمليون دولار"

البيــــــــــــــــان	الفعلي حتى تاريخ 2012-09-30	الفعلي حتى تاريخ 2012-12-31
الإيرادات المحلية الفعلية	167	200
التمويل الخارجي الفعلي	67	104
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	234	304
الرواتب والأجور	274	365
النفقات التشغيلية	28	40
النفقات التحويلية	39	51
النفقات الرأسمالية والتطويرية	6.86	7.729
مجموع النفقات العامة	348	464
العجز الفعلي	114-	160-

٢- العجز المقدر في موازنة ٢٠١٤م:

٢٠١٤م مع النفقات المقدرة لنفس العام أن قيمة العجز قبل التمويل سيصل إلى مبلغ (٦٩٩) مليون دولار.

"المبلغ بالمليون دولار"

البيــــــــــــــــان	جزئي	كلي
الإيرادات المحلية المتوقعة		195
الرواتب والأجور المتوقعة	509	
النفقات التشغيلية المتوقعة	114	
النفقات التحويلية المتوقعة	111	
النفقات الرأسمالية العادية	13	
النفقات التطويرية "خطة التنمية"	146	
مجموع النفقات العامة		894
العجز قبل التمويل		699-

رابعاً: توزيع الموازنة

على القطاعات المكونة لها:

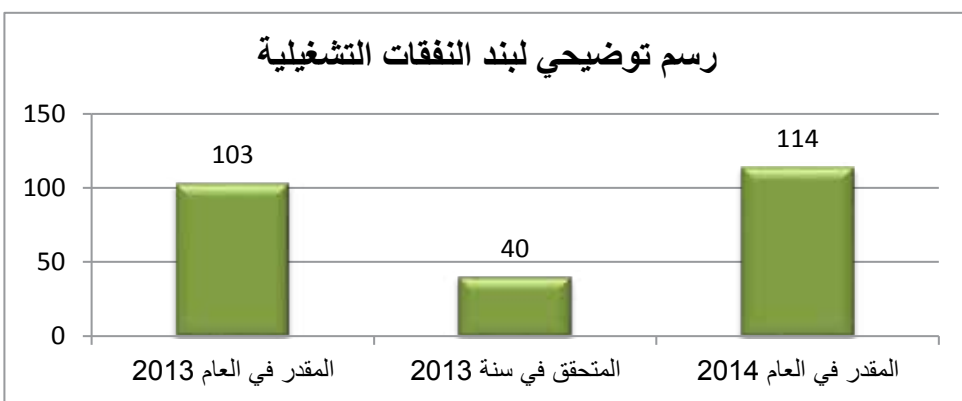
تتكون الموازنة من ثمانية قطاعات يشتمل كل قطاع على عدد من الوزارات التي تتقارب في عملها، والقطاعات الثمانية هي:

١- قطاع الخدمات الاجتماعية:

بلغ ما قدر لقطاع الخدمات الاجتماعية في موازنة

كشف مقارنة قطاع الخدمات الاجتماعية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات الرأسمالية والتطويرية	المجموع الكلي	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	148.44	70.57	41.25	263	32.26%
المقدر في سنة 2014م	155.03	79.32	42.25	280	35.72%



٣- النفقات التحويلية:

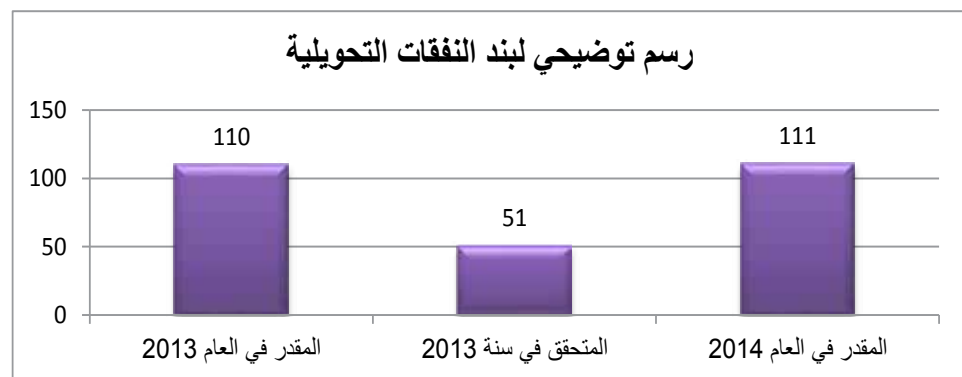
وتشتمل على التكلفة المقدرة لمعاشات المتقاعدين بالإضافة إلى مخصصات برنامج الرعاية الاجتماعية (الإعانات المقدمة للمواطنين) سواء المقدمة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية او المقدمة عبر وزارة العمل.

قدرت النفقات التحويلية في موازنة السنة المالية

٢٠١٤م بمبلغ (١١١) مليون دولار. أي ما نسبته ١٢.٤١٪ من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات التحويلية حتى تاريخ ٢٠١٣-٠٩-٣٠م مبلغ (٣٩) مليون دولار. ومن المتوقع أن تصل حتى تاريخ ٢٠١٣-١٢-٣١م مبلغ (٥١) مليون دولار. أي أن ما تم إنفاقه فعلياً على هذا البند بلغت نسبته ٤٦.٣٦٪ من إجمالي ما تم توقعه في موازنة العام ٢٠١٣م والمقدر بمبلغ (١١٠) مليون دولار.

كشف مقارنة النفقات التحويلية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2013م	المتحقق حتى تاريخ 2013-09-30م	المتوقع حتى نهاية العام 2013م	المقدر في موازنة 2014م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2014م والفعلي لسنة 2013م
110	39	51	111	118%



٤- النفقات الرأسمالية والتطويرية:

تنقسم النفقات الرأسمالية والتطويرية إلى قسمين:

أ- النفقات الرأسمالية العادية: وهي تشمل امتلاك الأصول الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية للمشاريع مثل الآلات والمعدات الثقيلة والسيارات والأثاث...إلخ.

ب- النفقات التطويرية «خطة التنمية»: وهي النفقات التي تنفق على المشاريع مثل بناء مدارس ومستشفيات جديدة وشق طرق بما في ذلك شق طرق زراعية وتطوير شبكات المياه والمياه العادمة ومشاريع أخرى لتطوير البنية التحتية.

قدرت النفقات الرأسمالية والتطويرية في موازنة السنة المالية ٢٠١٤م بمبلغ (١٥٩) مليون دولار. منهم (١٣) مليون دولار مصاريف رأسمالية عادية أي ما نسبته ١.٤٥٪ من إجمالي النفقات. ومبلغ (١٤٦) مليون دولار نفقات تطويرية «خطة التنمية» أي ما نسبته ١٦.٣٣٪ من إجمالي النفقات العامة. بينما بلغ إجمالي ما تم إنفاقه فعلياً على بند النفقات الرأسمالية والتطويرية حتى تاريخ

كشف مقارنة النفقات الرأسمالية والتطويرية "المبلغ بالمليون دولار"

المقدر في موازنة 2013م	المتحقق حتى تاريخ 2013-09-30م	المتوقع حتى نهاية العام 2013م	المقدر في موازنة 2014م	نسبة الزيادة بين المتوقع لسنة 2014م والفعلي لسنة 2013م
235	7	7.729	159	1957%

كشف مقارنة قطاع خدمات النقل والمواصلات "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	4	1	0.41	0.10	5.66	815
المقدر في سنة 2014م	4.3	1.04	0.46	0.146	5.96	784

المقدر في موازنة العام ٢٠١٣م ٠.٤٩٪ أي بزيادة بلغت نسبته ٠.١٤٪. ويندرج تحت هذا القطاع المكتسب الإعلامي الحكومي- وزارة السياحة والآثار- وزارة الشباب والرياضة- وزارة الثقافة.

٧-قطاع الخدمات الثقافية:

بلغ ما قدر لقطاع الخدمات الثقافية في موازنة ٢٠١٤م مبلغ (٤.٩٥) مليون دولار. أي ما نسبته ٠.٦٣٪ من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة

كشف مقارنة قطاع الخدمات الثقافية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	2.78	0.77	0.29	0.16	4	815
المقدر في سنة 2014م	2.98	1.48	0.31	0.18	4.95	784

من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة المقدر في موازنة العام ٢٠١٣م ٠.١٠٪ أي بنقص بلغت نسبته ٠.٠٢٪. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة الشؤون الخارجية فقط.

٨-قطاع الشؤون الخارجية:

بلغ ما قدر لقطاع الشؤون الخارجية في موازنة ٢٠١٤م مبلغ (٦٦٢) ألف دولار. أي ما نسبته ٠.٠٨٪

كشف مقارنة قطاع الشؤون الخارجية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	0.58	0.165	0.036	0.035	0.816	815
المقدر في سنة 2014م	0.43	0.15	0.04	0.04	0.662	784

١-تعديل قيمة النفقات التطويرية المقدرة في موازنة ٢٠١٤م بمبلغ (١٤٦) مليون دولار بما يتواءم مع خطة التنمية (٢٠١٤-٢٠١٦) المقررة من المجلس التشريعي بحيث تصبح قيمتها (٧١.٨) مليون دولار فقط مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العجز المقدر في الموازنة ٢٠١٤م.

٢-تخفيض بند النفقات التشغيلية المقدرة بموازنة ٢٠١٤م بمبلغ (١١٤) مليون دولار بحيث تصبح قيمتها (٨٠) مليون دولار فقط مما يؤدي إلى تخفيض العجز

التوصيات:

وبناءً على ما سبق من عرض لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤م فإن لجنة الموازنة والشؤون المالية وبعد المناقشات قد خلصت إلى التوصيات التالية:

أولاً: على المستوى القانوني:

١- تفعيل قانون الكسب غير المشروع وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لسير عمل هيئة الكسب



المقدر في الموازنة ٢٠١٤م.

٣-تشكيل لجنة وزارية تختص بمكافحة جرائم الأموال. وعليه، فإن لجنة الموازنة والشؤون المالية تتمنى أن تؤدي هذه الانطلاقة الجديدة إلى تبدل حقيقي في معالجة الملفات الشائكة خاصة بالنسبة لإصلاح البنية الإدارية والمالية في السلطة من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنمائية في جميع أرجاء الوطن. مؤكداً أن المستقبل يتطلب منا الكثير من العمل والجهد.

آراء النواب:

بدورهم أجمع معظم نواب المجلس على أن العجز في الموازنة التي أقرت يعود إلى عدم وصول نصيب غزة من المساعدات المالية والموازنة التي تضعها السلطة الفلسطينية، إضافة لتشديد الحصار على القطاع.

غير المشروع المنصوص عليها في القانون.

ثانياً: على المستوى الإداري:

١-تقليص أحداثات موازنة العام ٢٠١٤م إلى ٥٠٪ حسب احتياجات الوزارات الضرورية وبموافقة وزارة المالية.

٢-تشكيل لجنة للإصلاح الإداري تقوم بوضع رؤية واضحة حول إصلاح عمل المؤسسات والوزارات والقيام بالتدوير الوظيفي بين الوزارات بما يحقق المصلحة العامة.

٣-استحداث إدارة جديدة بوزارة العدل تعنى بتوثيق والمصادقة على كافة العقود الخاصة بالملكيات الثابتة والمنقولة وذلك لضمان تجنب التزوير وعدم بيع الأصل أكثر من مرة.

ثالثاً: على المستوى المالي والاقتصادي:



٢-قطاع الأمن والنظام العام:

نسبة المقدر في موازنة العام ٢٠١٣م ٢٩.٥٧٪ أي بزيادة بلغت نسبته ٣.٧٥٪. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة الداخلية والأمن الوطني- وزارة العدل- وزارة الحكم المحلي- سلطة الأراضي- ديوان القضاء الشرعي.

بلغ ما قدر لقطاع الأمن والنظام العام في موازنة ٢٠١٤م مبلغ (٢٦١) مليون دولار. أي ما نسبته ٣٣.٣٢٪ من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت

كشف مقارنة قطاع الأمن والنظام العام "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	184.48	22.59	18.75	15	241	815
المقدر في سنة 2014م	208.94	24.78	21.27	6.33	261	784

موازنة العام ٢٠١٣م ٣٤.٤٤٪ أي بنقص بلغت نسبته ٧.٤٨٪. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة المالية- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- سلطة المياه- المتقاعدون- النفقات العامة- الاحتياطات المالية- النفقات التطويرية «خطة التنمية».

٣-قطاع الإدارة المالية:

بلغ ما قدر لقطاع الإدارة المالية في موازنة ٢٠١٤م مبلغ (٢١١.٤) مليون دولار. أي ما نسبته ٢٦.٩٦٪ من المبلغ الإجمالي. بينما كانت نسبة المقدر في

كشف مقارنة قطاع الإدارة المالية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	15	3	46	216	281	815
المقدر في سنة 2014م	16.25	3.06	44.07	148.06	211	784

نسبة المقدر في موازنة العام ٢٠١٣م ١.٥٣٪ أي بنقص بلغت نسبته ٠.٠٤٪. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة الاقتصاد الوطني- سلطة الطاقة- وزارة التخطيط- وزارة الإشغال العامة- وزارة الزراعة- سلطة جودة البيئة.

٤-قطاع التنمية الاقتصادية:

بلغ ما قدر لقطاع التنمية الاقتصادية في موازنة ٢٠١٤م مبلغ (١٢.٣) مليون دولار. أي ما نسبته ١.٥٧٪ من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت

كشف مقارنة قطاع التنمية الاقتصادية "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	8	3	0.81	0.38	12.44	815
المقدر في سنة 2014م	8.33	2.65	0.86	0.47	12.314	784

المقدر في موازنة العام ٢٠١٣م ٠.٨٩٪ أي بزيادة بلغت نسبته ٠.٠٦٪. ويندرج تحت هذا القطاع المجلس التشريعي الفلسطيني- مجلس الوزراء- ديوان الرقابة المالية والإدارية- ديوان الموظفين العام.

٥-قطاع الإدارة العامة:

بلغ ما قدر لقطاع الإدارة العامة في موازنة ٢٠١٤م مبلغ (٧.٦٣) مليون دولار. أي ما نسبته ٠.٩٥٪ من المبلغ الإجمالي للموازنة. بينما كانت نسبة

كشف مقارنة قطاع الإدارة العامة "المبلغ بالمليون دولار"

البيان	الرواتب والأجور	النفقات التشغيلية	النفقات التحويلية	الرأسمالية والتطويرية	المجموع	النسبة
المقدر في موازنة 2013م	3.9	1.48	1.42	0.41	7.21	815
المقدر في سنة 2014م	3.65	1.7	1.56	0.56	7.46	784

بينما كانت نسبة المقدر في موازنة العام ٢٠١٣م ٠.٦٩٪ أي بزيادة بلغت نسبته ٠.٠٧٪. ويندرج تحت هذا القطاع وزارة النقل والمواصلات- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٦-قطاع خدمات النقل والمواصلات:

بلغ ما قدر لقطاع خدمات النقل والمواصلات في موازنة ٢٠١٤م مبلغ (٥.٩٦) مليون دولار. أي ما نسبته ٠.٧٦٪ من المبلغ الإجمالي للموازنة.

خلال مؤتمر الخطاب الدعوي بين الأصالة والحداثة الذي نظّمته وزارة الأوقاف

د. بحر يدعو إلى تجديد وتطوير الخطاب الدعوي والاهتمام بالشباب والمرأة

وزير الأوقاف: القصد من التجديد إصلاح الفكر لدى الأمة

أبو السبح: الإسلام يدعو للخير ولإصلاح المجتمعات وتنقيتها من المعاصي



استنكر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة، متسائلاً عن عدم تحرك العالم لصراع الطفلة حلا أبو سبيخة التي صرع الاحتلال براءتها دون رحمة. وتقدم بحر بالشكر لوزارة الأوقاف لما تبذله من جهود دعوية وعلمية وتدريبية لتطوير الدعاة والخطاب الدعوي، داعياً في الوقت نفسه إلى تجديد وتطوير الخطاب

الدعوي والاهتمام بقضايا الشباب والمرأة والانفتاح على الناس والمجتمع. جاء ذلك خلال كلمة ألقاها بحر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الخطاب الدعوي بين الأصالة والحداثة الذي نظّمته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بحضور وزير الأوقاف إسماعيل رضوان ووزير العدل عطا الله أبو السبح ممثلاً عن رئيس الوزراء ولقيف من الدعاة والعلماء والخطباء.

بين الأصالة والحداثة

وتطرق بحر إلى مفهوم الخطاب الدعوي بين الأصالة والحداثة بقوله إن للخطاب الدعوي مهمة عظيمة في هداية الناس والأخذ بأيديهم لما ينفعهم في الدنيا والآخرة، مضيفاً بأن الخطاب الدعوي يجب أن يتسم بالأصالة والحداثة، فالأصالة تكمن بالرّجوع إلى النبع الصافي من الكتاب والسنة والسيرة النبوية. وأضاف بحر أن الحداثة هي مواكبة مستجدات العصر، لذا فقد ارتبط مفهوم الأصالة بمفهوم المعاصرة في عصرنا اليوم بحيث لا يجوز الحديث عن الأصالة في غياب المعاصرة والعكس صحيح، وهما يتجهان لمنطق واحد وهو منطق التجديد الذي تعرضه الأصالة والمعاصرة.

تجديد الخطاب الدعوي

ودعا بحر لتجديد الخطاب الدعوي قائلاً: «التجديد هو إحياء الدين في النفوس والمجتمعات حتى يكون مهيمناً وحفظه كما يريد الله عز وجل». ونوه بحر إلى أن الخطاب الدعوي الناجح هو الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، مضيفاً بأن عصرنة الخطاب الدعوي يتمثل في الاستفادة من كل تقنيات العصر وأدواته ليكون مؤثراً قوياً في القلوب والنفوس. وتابع: «ينبغي أن لا يبقى الخطاب الدعوي على حالته السابقة بل يجب أن يتغير دائماً أسلوباً ومعنى ومقاماً حسب الأشخاص والأزمان والأماكن والأحوال والملابسات،

والدليل على ذلك أن خطاب القرآن المكي غير خطاب القرآن المدني، فأسلوب القرآن المكي تغلب عليه الشدّة والنبرة السريعة وتكرار بعض اللوازم كما في سورة الشعراء والقمر والرحمن والمرسلات، فهو يخاطب القلوب ويثير المشاعر ويفهم المعارضين، أما الأسلوب المدني فإنه أسلوب تعليمي وتشريعي هادئ النفس وهادئ النبرة يخاطب العقول لأن موضوعه التشريع والتعليم».

شروط الخطاب الدعوي

وحدد بحر شروط الخطاب الدعوي موضحاً أن من أهم هذه الشروط خطاب الناس على قدر عقولهم وأفهامهم، مضيفاً أن من شروط الخطاب الدعوي أن يكون قائماً على بصيرة وعلم، مشدداً على ضرورة أن يتمتع الدعاة بالحكمة في ممارسة الدعوة إلى الله.

خطاب منهجي وسطي

وشدد بحر على أن المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى خطاب منهجي وسطي بعيداً عن خطاب الغلو والعنف والتشدد وكذلك خطاب الانضالات والإباحية، مع ضرورة مراعاة فقه الأولويات.

نصيحة للوعاظ

وخاطب بحر الوعاظ والعلماء والدعاة قائلاً: «إن يوم الجمعة يوم مبارك، وعلى الخطيب أن يعطي كل جمعة درساً جديداً ورسالة جديدة، وهذا هو التجديد في الخطاب الدعوي أن يلامس الواقع ويتحسس هموم الناس ويخاطبهم على قدر عقولهم، ولكننا للأسف

نجد بعض الخطباء يعدون الخطبة وهم على المنبر أو قبل ذلك بقليل وبعضهم لا يعد خطبته جيداً».

الانفتاح على الناس

وتمني بحر للمؤتمر أن يخرج الخطاب الدعوي من الرقابة والتقليد ولا ينحصر في المسجد فقط، وأن يخرج إلى فضاء أرحب، إلى النوادي والمقاهي والمنتديات وإلى الأماكن العامة.

وشدد على ضرورة الاهتمام بالشباب، معتبراً أنهم ضحايا العولمة في ظل غياب الخطاب الدعوي المناسب الذي يأخذ بأيديهم ويعالج مشاكلهم ويكون قادراً على استيعاب المستجدات الضاغطة عليهم وترشيد استخدامهم لوسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي.

الاهتمام بقضايا المرأة

ودعا بحر لمزيد من الاهتمام بقضايا المرأة، متسائلاً عن الخطاب الدعوي المتجدد والمتزن الذي يعالج واقع ومشاكل وهم المرأة.

وزير الأوقاف

إلى ذلك دعا وزير الأوقاف د.إسماعيل رضوان للإلتزام بضوابط واختصاصات الخطاب الدعوي عند تجديد الخطاب موضحاً أن القصد من التجديد إصلاح الفكر لدى الأمة.

وزير العدل

بدوره أكد وزير العدل د.عطا الله أبو السبح أن الإسلام يدعو للخير ولإصلاح المجتمعات وتنقيتها من المعاصي والفساد.

إعادة ضبط

البوصلة..



مؤمن بسيسو

العلاقات الفصائلية، والرؤية الوطنية استراتيجياً، مهمات أساسية تستلزم مراجعة دقيقة دون ماطلة أو تسويق.

(١)

هل يمكن استساغة دعوة بعض الفصائل السياسية لحركة حماس بالانسلاخ عن جماعة الإخوان المسلمين عقب إعلان سلطات الانقلاب المصرية عنها جماعة (إرهابية)؟!

ما ندركه يقينا أن الساحة الفلسطينية طافحة بالمشاكل والأزمات وحلى بالمشاحنات والأحقاد، وليست بحاجة إلى مزيد من إذكاء نار الفرقة والبغضاء في النفوس، أو العمل على تأجيج الخواطر واستيلاد أزمة فلسطينية جديدة.

لم تكن هذه الفصائل مضطرة لمجاملة الموقف السياسي المصري المعادي لحماس والإخوان، وخصوصاً في ظل حساسية الأوضاع المصرية الداخلية وما يتعرض له الإخوان من حملات قمع وإبادة واستئصال ليل نهار.

بيت القصيد أن البعض يمارس الانتهازية السياسية، ويعمل على توظيف محنة الإخوان في سياقات سياسية سلبية، تحقيقاً لأهداف منحرفة وغايات معوجة نحن كفلسطينيين- في كامل الغنى عنها وعن آثارها وتداعياتها المؤسفة.

من الطبيعي أن تشعر حماس بالاستفزاز الكبير نتيجة لموقف البعض الذي يدرك تماماً طبيعة الانتماء الفكري لحماس إلى مدرسة الإخوان دون التنظيمي، وهو ما يستدعي إعادة صياغة لبعض المواقف الفصائلية التي تؤزم الموقف وتهيم على غير هدى.

العلاقات الفصائلية ينبغي أن تترفع عن كل الصغائر وسفاسف الأمور، وأن يعاد بناؤها على أسس راسخة من التعاون المشترك والاحترام المتبادل.

(٢)

بيان مركزية فتح الذي دعا حماس إلى إنهاء الانقسام فوراً، والالتحاق بالحركة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون المصرية الداخلية، يجتري ذات المفردات التي كرست أزمنا الفلسطينية الداخلية، ويعيد ذات السيفونية التي مل شعبنا سماعها وسُم نغماتها النشاز على الدوام.

ما يأمله ويريده ويحثّ عليه شعبنا ليس مجرد الكلام النظري والشعارات المكرورة، بل خطوات عملية ترسي اللبنة الأولى في مضممار ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وتنتهي مسيرة الانقسام الكارثي الذي أرقق البلاد والعباد.

لم يعد هناك في الوقت متسع، ولم تعد القضية الفلسطينية في وارد احتمال مزيد من التشتي والانقسام والهو العابت بالحاضر والمستقبل الوطني، ولم يعد شعبنا قادراً على احتمال مزيد من التأخير والتسويق الذي يأكل من حياتهم ومقدراتهم ومصالحهم، ويعمق فيهم مشاعر الألم وموجات المعاناة وفزعات الاغتراب الوطني.

تصريحات الرئيس أبو مازن الأخيرة حول قرب تشكيل حكومة توافقية وإنهاء الانقسام أثلجت قلب كل فلسطيني، إلا أن بيان مركزية فتح الأخير يبدو غريباً وخارجاً عن السياق الوطني السليم.

الكرة الآن في ملعب الرئيس وحركة فتح إثر دعوة حماس الأخيرة لـ «أبو مازن» لتشكيل حكومة جديدة بشكل عاجل، وعلى الرئيس أن ينسجم اليوم مع الإرادة الشعبية، ويبادر إلى تشكيل الحكومة وإنهاء الانقسام دون أي تأخير.

(٣)

لا تبدو خطة التنمية التي أعدتها وزارة التخطيط في الحكومة الفلسطينية بغزة غريبة عن طبيعة البيئة والمحددات الحاكمة للواقع الفلسطيني الراهن.

ما يلفت النظر أن ٨٤٪ من مفاعيل الخطة تعتمد على المصادر الدولية، وهو ما ينسحب أيضاً على ذات الخطط المعدة لدى حكومة رام الله.

الدلالة الأبرز التي تحملها معطيات خطط التنمية والموازنات الصادرة عن مؤسسات السلطة في الضفة والقطاع، تشير إلى أن هذه الخطط هي خطط إدارة أزمة ليس إلا، وأنها لا يمكن أن تبلغ بحال- مستوى التنمية المستدامة التي يتغنون بها شعاراً مفرغاً بعيداً عن أي مضمون حقيقي.

ما سبق يحملنا إلى إدانة التذكير بأن السلطة وكيانها والألقاب والمصالح المرتبطة بها، ما هي إلا مجرد وهم كبير وخطيئة تاريخية كبرى ينبغي أن يصار إلى تصحيحها عبر التحلل من العلاقة الأثمة مع الاحتلال، والانسحاب المنظم من أوسلو وأخواتها في إطار استراتيجية وطنية موحدة تركز على إعادة الاعتبار لمشروع التحرر الوطني وحماية الحقوق والثوابت الوطنية ودعم وتشيت ركائز الصمود لدى أبناء شعبنا.

لذا، فإن الخطط المطروحة هنا وهناك محض خطط وهمية، فلا سلطة تحت الاحتلال، ولا سلطة إلا بعد إنجاز مشروع التحرر الوطني والخلاص من نير الاحتلال.